نشرة فصلية لمركز المساعدات المتبادلة للطوارىء البحرية (إيمارسجا)

إيمارسجا

العدد الرابع- ديسمبر2013م

- اتفاقية إدارة مياه اتزان السفن والبعد الإقليمي
- المعايير البيئية في رقابة دولة الميناء والدولة الساحلية في التفتيش على السفن
- تحديث خطط الطوارىء الوطنية والتصدي للتسرب الكيميائي

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

JL-0004

إيمارسجا
العدد الرابع - ديسمبر 2013 م

المحتـــويـــــات

١ اتفاقية إدارة مياه اتزان السفن والبعد الإقليمي ٠٤
٢ المعايير البيئية في رقابة دولة الميناء والدولة الساحلية في التفتيش على السفن... ١٠
٣ تحديث خطط الطوارىء الوطنية والتصدي للتسرب الكيميائي ١٦
٤ مواضيع متنوعة
- الاحتفال بيوم البحر الأحمر ١٨
- إصدارات المركز ٢٠
- المشاركه في مناورة راع اتون..... ٢٠

الإشراف العام
أ. د. زياد حمزه أبو غراره - الأمين العام

هيئة التحرير
د. محمد بدران - د. سليم المغربي - أ. كهلان أبو غانم

للانضمام للقائمة البريدية أو لاستلام نسخة إضافية الرجاء الاتصال على العنوان التالي:
مركز المساعدات المتبادلة للطوارىء البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن
ش النصر - الدهار - الغردقه - جمهورية مصر العربيه ص ب 669
البريد الإلكتروني: emarsga@persga.org
يمكن الحصول على نسخه إلكترونية من هذه النشرة من: http://www.emarsga.org

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ، هى هيئة حكومية تهتم بالمحافظة على البيئات الساحلية والبحرية فى الإقليم. وتستمد قاعدتها القانونية من الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن المعروفه باتفاقية جدة والتى تم التوقيع عليها فى عام 1982م، وتضم الهيئة فى عضويتها كلا من المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية جيبوتى، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية، ويقع المقر الرئيسي لها فى مدينة جده بالمملكة العربية السعودية.

وتهدف هذه النشرة إلى تزويد القارىء بأخبار وأنشطة مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية فى البحر الأحمر وخليج عدن (إيمارسجا) . إن محتويات النشرة الاخبارية لاتعكس بالضرورة وضعاً أو تصوراً للهيئة أو هيئة التحرير، كما أنها لا تتضمن التعبير عن رأي أي طرف من الهيئة فيما يختص بالوضع القانونى أو الحدود السياسية لأية دولة. وبالرغم من حرص "الهيئة" على تقديم المعلومات المفيدة والدقيقة للقارىء إلا أنها ترفض أن تتحمل أي مسؤولية تنتج عن أخطاء أو اقتباسات أو محتويات أو علامات أو رموز وردت في هذه النشرة.

حقوق الطبع لمحتويات هذه النشرة: يصرح بإعادة استخدام هذه النشرة أو أي من محتوياتها مع مراعاة توضيح المصدر

تم التصميم والإخراج الفني بوحدة نظم المعلومات بالهيئة

إن جميع الأشكال والرموز والصور والحدود الجغرافية والأسماء والاقتباسات الواردة في هذه النشرة هي بغرض التوضيح فقط، ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن وجهة نظر "الهيئة". وبالرغم من أن "الهيئة" لاتدخر جهداً في سبيل تقديم المعلومات المفيدة والدقيقة للقارىء إلا أنها لاتتحمل أي مسؤولية قد تنتج عن أي أخطاء أو محتويات أو إقتباسات وردت في هذه النشرة.

الكلمة الافتتاحية

نحو نقل بحري مستدام وبيئة نظيفة ....

يصاحب التطور الاقتصادي والتجاري الكبير الذي تشهده دول الإقليم زيادة مطّردة في عدد السفن والناقلات العملاقة التي تعبر مياه البحر الأحمر وخليج عدن وتوسعاً في إنشاء وتطوير الموانئ، مما يتطلب من الهيئة بذل المزيد من الجهد للتقليل من حوادث السفن والحد من التأثير السلبي لهذه الحوادث على البيئة البحرية والساحلية.

وقد عملت الهيئة من خلال مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية بالغردقة (إيمارسجا) على تكثيف جهود بناء القدرات في الإقليم في مجالات عدة من شأنها التقليل من تأثير أنشطة الملاحة على البيئة، حيث قامت بعقد العديد من الدورات التدريبية في مجال الاستعداد والتصدي لحوادث التسرب النفطي والتسرب الكيميائي وفي مجال إدارة مياه اتزان السفن وتقييم الأضرار من حوادث السفن وآليه المطالبة بالتعويض وإعداد دليل خاص بتقييم وضع الساحل في حالة وقوع حوادث التلوث بالزيت.

كما قامت الهيئة بتنفيذ العديد من الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية الدولية لحماية البيئة البحرية من التلوث الناتج عن السفن - ماربول- سواء على مستوى تنفيذ الدراسات في الدول لتحديد الإمكانات المتوفرة والاحتياجات المطلوبة لتفعيل وضع البحر الأحمر وخليج عدن كمناطق خاصة بموجب الاتفاقية، أو على مستوى تدريب ضباط رقابة دولة الميناء على التحقق من تطبيق السفن للمتطلبات المتعلقة بالمخلفات الزيتية أو فضلات الحمولة أو الفضلات البشرية، أو على مستوى فعالية استخدام الطاقة في السفن وخفض انبعاث غازات التغير المناخي تمشيا مع الملحق السادس من الاتفاقية.

وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا ويكلل جهودنا بالتوفيق والنجاح ، وآمل كما عودتنا دول الإقليم الموقرة المساندة لتفعيل ودعم تلك الجهود التي نهدف بها إلى المحافظة على بيئتنا البحرية الفريدة، وكذا الاستثمارات الصناعية والسياحية التي تهدف لخدمة الشعوب العربية.

الأمين العام

أ. د. زياد بن حمزه أبوغراره

اتفاقية إدارة مياه اتزان السفن والبعد الإقليمي

لقد شـهد العالـم في العقود الأخيرة تطـوراً تكنولوجياً كبيـراً أدى إلى إنتاج بواخر أكبر حجماً وأكثر قدرة على حمل البضائع وأسـرع في الانتقال من مكان لآخـر مما زاد في اعتماد الاقتصاد العالمي على تلـك البواخر في نقل البضائع التجاريـة. من ناحيـة أخرى فإن زيادة حجم تلك البواخر وزيادة سـرعتها أدى إلـى زيادة حمولتها من مياه الاتزان وأعطى فرصة أكبر للكائنات الحية الموجودة فـي تلك المياه من أن تنتقل من مكان لآخر بحيوية ونشـاط بحيث تسـتطيع أن تنافـس الكائنـات الأصلية الموجودة في تلك المناطق بـل وفي بعض الأحيان أن تحـل محلها. واليوم يعتبر نقل الأحياء الغازيـة والممرضة عبر مياه الاتزان من مكان لآخر على مسـتوى العالم أحد أهم أربعة عوامـل تؤثر على البيئة البحرية والسـاحلية. وذلك لما يمكن أن ينتج عنه من المشاكل البيئية وتلك المتعلقة بالتنوع الحيوي، وبالنواحي الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتهديد المصائد والصناعات الإنتاجية التي تعتمد على مياه البحر في التبريد والصناعات السـياحية، وكذلك النواحي الصحية لما يمكن أن يكون لبعض هذه الكائنات من سمية أو من القدرة على نقل الأمراض.

وحيث أصبح موضوع إدارة مياه الاتزان والرسـوبيات في السفن من المواضيع الحديثة المهمة التي توليها كافة المؤسسـات عنايتها واهتمامها بما يسـاهم في حماية البيئة البحرية والسـاحلية وحماية صحة الإنسـان من الكائنات البحرية الغازيـة والكائنات المرضة التي يمكن أن تنتقل عبر مياه اتزان السـفن، قامت المنظمـة البحرية الدولية IMO في عام ٢٠٠٤م بإعداد «الاتفاقية الدولية لإدارة مياه الاتزان والرواسب من السفن» ليتم اعتمادها من قبل دول العالم.

وبالرغـم مـن أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ حتـى الآن، إلا أن ذلك بات وشيكا حيث يتطلب لدخولها حيز النفاذ أن تتم المصادقة عليها من قبل ثلاثين دولة من الدول الأعضـاء في المنظمة البحرية الدولية؛ وأن تمتلك الدول المصادقة على الاتفاقية ٣٥٪ مـن إجمالي الحمولات البحرية العالمية. والواقع الحالي للاتفاقية أنـه قد تمت المصادقة عليها بالفعل من قبل ٣٨ دولة إلا أن شـرط الحمولات لم يتحقـق بعد فالدول الموقعـة على الاتفاقية حتى تاريخ إعداد هذه النشـرة تملك حوالي ٣١٪ من اجمالي الحمولات البحرية العالمية فقط.

تضـع الاتفاقية حـال دخولها حيز النفاذ حلّين للتعامل مع مياه اتزان السـفن؛ أحدهمـا مؤقت ويعتمد على تبديل مياه الاتزان في أعالي البحار حسـب معايير محـددة ، والآخر هو الحل الدائم ويعتمد على معالجة مياه الاتزان والتخلص من ما فيها من الكائنات أثناء الرحلة وخلال تنقل السفينة ما بين الموانئ المختلفة. وقد اعتمدت المنظمة البحرية الدولية حتى الآن حوالي عشـرين نظاماً للمعالجة يمكن تثبيتها على خزانات مياه الاتزان في السفن.

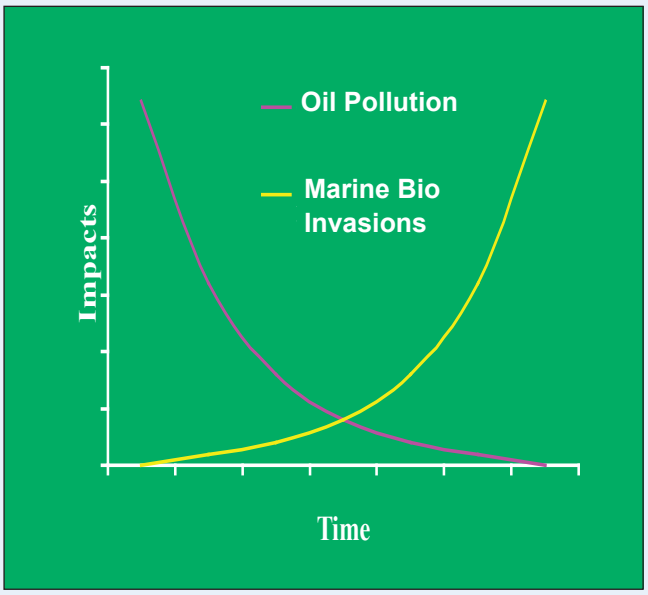

وإدراكاً من الهيئة لأهمية هذا الموضوع فقد قامت بعقد سلسلة من دورات التدريب الإقليمية والوطنية في جميع الدول الأعضاء وذلك على النحو التالي:

المملكة الأردنية الهاشمية

مايو ٢٠١٢

عقدت الهيئـة الإقليمية للمحافظة على بيئـة البحر الأحمـر وخليج عدن على مـدار يومـين ٢٨-٢٩ مايـو ٢٠١٢. ورشة عمل تدريبية إقليمية حول رصد الالتزام والتطبيـق لمتطلبات الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن. يأتي انعقاد هذه الورشة من خلال مشاركة الهيئة في مشـروع الشراكات العالمية لإدارة ميـاه الاتـزان GloBallast Partnerships الـذي تنفـذه على المسـتوى العالمـي المنظمـة البحرية الدولية. وقد شـارك في الورشـة حوالـي ثلاثين متخصصا مـن دول الإقليم يمثلـون كلا مـن المملكة العربية السـعودية، جمهورية مصـر العربية، المملكة الأردنية الهاشـمية، جمهورية السودان، جمهورية جيبوتي، والجمهورية اليمنية.

بالإضافـة إلى حوالـي ثلاثين طالباً من المتخصصين فـي علوم البحار. حيث عقدت الورشـة في الجامعة الأردنية – فرع العقبة بالتنسيق مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، السـلطة البحرية الأردنية، وكلية علوم البحار في الجامعة الأردنية – فرع العقبة.

جمهورية السودان سبتمبر ٢٠١٢

قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبدعم من مشروع GloBallast العالمي وبرعاية وشراكة مصلحة الموانئ التجارية السودانية بتنظيم ورشة عمل وطنية لمدة أسبوع عمل امتد ما بين ٢-٢٠١٢/٩/٦. وقد حضر الورشة مندوبون عن مصلحة الموانئ التجارية السودانية وعدد من الجهات المعنية بموضوع إدارة مياه اتزان السفن في السودان وقد بلغ عدد المشاركين حوالي ثلاثين مشاركا.

وهدفت الورشة إلى التعريف باتفاقية إدارة مياه اتزان السفن وضرورة وضع استراتيجيه وطنيه لإدارة مياه اتزان السفن، والمساعدة في عمل تقييم للوضع الحالي، تدريب ومساعدة الاختصاصي الوطني للعمل على إعداد استراتيجيه وطنيه لإدارة مياه اتزان السفن. حيث تم القاء محاضرات ألقي فيها الضوء على إتفاقية إدارة مياه اتزان السفن وأهمية إعداد استراتيجية وطنية لإدارة مياه الاتزان، وكذلك شرح مختصر للوائح الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن من خلال التركيز على اللوائح الرئيسية المتعلقة بإنفاذ الاتفاقية، وشرح لعمليات الرقابة والتفتيش وجمع العينات والأمور الفنية المتعلقة بالمعاينات وإصدار الشهادات والاعتمادات ذات الصلة.

وتم في الجزء الثاني من المشروع وخلال باقي أيام الأسبوع عملية تبادل خبرات ميدانية بين الجانب الخبراء لإعداد استراتيجيه وطنية لإدارة مياه اتزان السفن في أسرع وقت ممكن من خلال تدريب ومساعدة الاختصاصي الوطني وعلى مدى أربعة أيام. حيث تم تدريب الاختصاصي الوطني والمساعدة على الانتهاء من إعداد مسودة أولية لاستراتيجيه وطنيه لإدارة مياه اتزان السفن، ليتم تنقيحها بشكلها النهائي من قبل الاختصاصي الوطني وفريق العمل الوطني الذي تم تسميته.

جمهورية جيبوتي سبتمبر ٢٠١٢

قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون والتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية ووزارة البيئة وإدارة الشؤون البحرية في جمهورية جيبوتي بعقد ورشة العمل الوطنية حول إدارة مياه اتزان السفن في جمهورية جيبوتي، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٩/٢٥ في غرفة تجارة جيبوتي. وتم عقد الورشة تحت رعاية أمين عام وزارة البيئة الأستاذ ديني عمر ورئيس إدارة الشؤون البحرية الأستاذ علي مريح بمشاركة خمسة عشر متخصصاً من الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري في جمهورية جيبوتي. حيث حضر ممثلون عن ميناء النفط، إدارة الشؤون البحرية، خفر السواحل، المؤسسات البحثية وغيرها في جمهورية جيبوتي.

وقد هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بالاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الإتزان والرواسب في السفن، ولإعطائهم فكرة عامة عن مياه الإتزان التي تعتبر من أهم النواقل لإدخال الكائنات الحية الضارة والمسببة للأمراض إلى البيئة البحرية والساحلية.

كما هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بأهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالاتفاقية مما يساعد

في إعداد خطط إدارة مياه الإتزان وتطبيق معايير الإلتزام والمراقبة والتطبيق لإدارة مياه إتزان السفن. وكذلك إلى مساعدة الأطراف المعنية في جمهورية جيبوتي على تشكيل مجموعة عمل لإعداد ومراجعة الخطة الإستراتيجية لإدارة مياه الاتزان التي تقوم جمهورية جيبوتي بإعدادها بدعم من الهيئة الإقليمية

المملكة العربية السعودية نوفمبر ٢٠١٢

قامت الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية بعقد ورشة العمل الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه اتزان السفن وذلك على مدار ثلاثة أيام بدأت السبت ١٧ نوفمبر ٢٠١٢م في مقر الهيئة بمدينة جده.

وقد شارك في الورشة ممثلون عن الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والموانىء وافتتح أعمالها الدكتور حاتم المطيري نائب وكيل الرئيس العام لشؤون البيئة.

وقد شكلت هذه الورشة مدخلاً لوضع إطار عام لإعداد استراتيجية وطنية لإدارة مياه اتزان السفن في المملكة حيث هدفت إلى تعريف المشاركين بالاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الاتزان والرواسب في السفن وتقديم فكره عن مدى الضرر الذي قد ينتج عن انتقال الكائنات الحية الضارة والمسببة للأمراض إلى البيئة البحرية والساحلية. وكذلك إلى تعريفهم بأهم الوثائق والاتفاقيات ذات العلاقة، مما يساعد في عملية إعداد خطط إدارة مياه الاتزان وتطبيق معايير الالتزام والمراقبة والتطبيق الخاصة بها وذلك قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

كما هدفت الورشة إلى مساعدة الجهات المعنية في المملكة على تشكيل مجموعات عمل لإعداد ومراجعة الخطة الإستراتيجية لإدارة مياه الاتزان التي تقوم المملكة بإعدادها.

المملكة العربية السعودية مايو ٢٠١٣

بالتعاون والتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية "PME" قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن "PERSGA" بعقد ورشة العمل الوطنية الثانية لإعداد الإستراتيجية الوطنية لإدارة مياه اتزان السفن في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد عقدت ورشة العمل في يوم الأربعاء ٢١/جمادي الثاني/١٤٣٤ الموافق ٢٠١٣/٥/١ في مقر الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بمدينة جدة وبمشاركة حوالي عشرين متخصصاً تمت تسميتهم رسمياً من قبل الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري في المملكة، وسيّر أعمال الورشة الدكتور سليم المغربي من المملكة الأردنية الهاشمية ، والدكتور محمد بدران من الهيئة.

وجاء انعقاد الورشة في ختام أسبوع عمل قام خلاله فريق مكون من مستشار إقليمي وأخصائيين وطنيين من الإدارة العامة للموانئ والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة في المملكة من خلال اجتماعات عقدت في مقرات تلك الجهات مع ممثلين لها تمت تسميتهم رسميا من قبل إداراتهم لهذه الغاية.

المملكة الأردنية الهاشمية أغسطس ٢٠١٣

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة «١٩ – ٢٢ أغسطس ٢٠١٣» ورشة عمل تدريبية وطنية في مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية حول ضبط الالتزام والإنفاذ لمتطلبات الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن. وجاء انعقاد هذه الورشة من خلال مشاركة الهيئة في مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان GloBallast Partnerships الذي تنفذه على المستوى العالمي المنظمة البحرية الدولية (IMO). وقد شارك في الورشة التي عقدت في قاعة الاجتماعات بالسلطة البحرية الأردنية حوالي أربعة وعشرين متخصصاً يمثلون القطاعات المختلفة المعنية بمياه الاتزان والرسوبيات في السفن في المملكة.

وقد تكونت ورشة العمل من شقين؛ أحدهما نظري تم خلاله مناقشة المادة التعليمية التي أعدها مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان، والآخر ميداني تم خلاله تنفيذ زيارة ميدانية لمحطة العلوم البحرية وجمع عينة للهوائم البحرية والتعرف على ما فيها من كائنات تحت المجهر، وزيارة لسفينة راسية في ميناء العقبة لتفريغ حمولتها

وقد تم خلال هذه الزيارة الاستماع إلى شرح من المهندس الرئيس في السفينة عن آلية إدارة مياه الاتزان والرسوبيات لديهم والتعرف على خزانات مياه الاتزان ونقاط تحديد مستوى مياه الاتزان وجمع العينات عند الحاجة.

جمهورية السودان سبتمبر ٢٠١٣

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة «٢ – ٥ أيلول، سبتمبر ٢٠١٣» ورشة عمل تدريبية وطنية في مدينة بورسودان بجمهورية السودان حول ضبط الالتزام والإنفاذ للاتفاقية الدولية لإدارة مياه الاتزان والرسوبيات في السفن. وجاء إنعقاد هذه الورشة بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO) من خلال مشاركة الهيئة في مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان GloBallast Partnerships الذي تنفذه المنظمة على المستوى العالمي. وقد شارك في الورشة التي عقدت في قاعة المحاضرات بمركز تدريب هيئة الموانئ البحرية حوالي أربعين متخصصا يمثلون القطاعات المختلفة المعنية بمياه الاتزان والرسوبيات في السفن في السودان.

وقد تكونت ورشة العمل من شقين؛ أحدهما نظري تم خلاله مناقشة المادة التعليمية التي أعدها مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان، والآخر ميداني تم خلاله تنفيذ زيارة ميدانية لمحطة أبحاث

المصائد البحرية وجمع عينة للهوائم البحرية والتعرف على ما فيها من كائنات تحت المجهر، وزيارة لسفينة راسية في ميناء بورت سودان لتفريغ حمولتها وتم خلال هذه الزيارة الاستماع إلى شرح من المهندس الرئيس في السفينة عن آلية إدارة مياه الاتزان والرسوبيات لديهم والتعرف على خزانات مياه الاتزان ونقاط تحديد مستوى مياه الاتزان وجمع العينات عند الحاجة.

جمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال سبتمبر ٢٠١٣

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على مدى أربعة أيام ورشة عمل تدريبية شبه إقليمية حول رصد الالتزام والإنفاذ لمتطلبات الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن وذلك في مدينة جيبوتي – العاصمة خلال الفترة ٣٠ سبتمبر وحتى ٣ أكتوبر ٢٠١٣. وجاء انعقاد هذه الورشة من خلال مشاركة الهيئة في مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان GloBallast Partnerships الذي تنفذه على المستوى العالمي المنظمة البحرية الدولية IMO وبدعم من برنامج التعاون الفني للمنظمة البحرية الدولية. وقد تم التدريب باللغة الإنجليزية باستخدام حزمة التدريب CME التي تم تطويرها من قبل مشروع الشراكات العالمية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة IUCN، والجامعة البحرية العالمية WMU، ومؤسسة توتال وهيئة الموانئ البحرية السنغافورية.

وقد تفضل بافتتاح الورشة سعادة الأمين العام لوزارة التهيئة الترابية والعمران والبيئة في جمهورية جيبوتي السيد ديني عبد الله عمر وحضر التدريب نحو ٢٥ متخصصاً من مختلف القطاعات المعنية بمياه الاتزان والرسوبيات في السفن في كل من جمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الفدرالية.

وقد تكونت ورشة العمل من شقين؛ أحدهما نظري تم خلاله مناقشة المادة التعليمية التي أعدها مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان، والآخر ميداني تم خلاله تنفيذ زيارة ميدانية لمعهد الأبحاث سرد (CERD) وجمع عينة للهوائم البحرية والتعرف على ما فيها من كائنات تحت المجهر، وزيارة لسفينة راسية في ميناء جيبوتي لتفريغ

حمولتها وتم خلال هذه الزيارة الاستماع إلى شرح من المهندس الرئيس في السفينة عن آلية إدارة مياه الاتزان والرسوبيات لديهم والتعرف على خزانات مياه الاتزان ونقاط تحديد مستوى مياه الاتزان وجمع العينات عند الحاجة.

كما استقبل معالي وزير التهيئة الترابية والعمران والبيئة في جمهورية جيبوتي السيد محمد موسى إسماعيل بلله في مكتبه على هامش انعقاد الورشة وبحضور سعادة أمين عام الوزارة السيد ديني عبد الله عمر الوفد المشارك من جمهورية الصومال الفدرالية والدكتور محمد بدران ممثل الهيئة والمستشار الإقليمي الدكتور سليم المغربي وذلك خلال اليوم الرابع من أعمال الورشة. وقد شهدت ورشة العمل مناقشات فعالة بين المشاركين حيث أكدوا على أهمية مثل هذا النشاط في بناء قدرات مختلف المختصين وأصحاب المصلحة المعنيين بإدارة مياه الاتزان والرسوبيات في السفن.

الجمهورية اليمنية أكتوبر ٢٠١٣

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع الهيئة العامة للشؤون البحرية اليمنية ورشة عمل تدريبية وطنية حول رصد الالتزام والإنفاذ لمتطلبات الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن. وقد عقدت الورشة في مدينة عدن خلال الفترة ٦ – ٨ أكتوبر ٢٠١٣. وجاء انعقاد هذه الورشة من خلال مشاركة الهيئة في مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان GloBallast Partnerships الذي تنفذه على المستوى العالمي المنظمة البحرية الدولية (IMO) وبدعم من المنظمة. وقد تفضل بافتتاح ورشة العمل الاستاذ أحمد الضلاعي ممثلا لسعادة محافظ عدن الاستاذ وحيد رشيد وشارك فيها خمسة وثلاثون متخصصا يمثلون القطاعات المختلفة المعنية بمياه الاتزان والرسوبيات في السفن في الجمهورية اليمنية.

جمهورية مصر العربية ديسمبر ٢٠١٣

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة ٢ – ٤ ديسمبر ٢٠١٣ وبالتعاون مع هيئة موانئ البحر الأحمر، ورشة عمل تدريبية وطنية في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية حول رصد الالتزام والإنفاذ لمتطلبات الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن. وجاء انعقاد هذه الورشة من خلال مشاركة الهيئة في مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان GloBallast Partnerships الذي تنفذه على المستوى العالمي المنظمة البحرية الدولية (IMO). وقد شارك في الورشة التي عقدت في قاعة التدريب بمركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية حوالي ثلاثين متخصصا يمثلون القطاعات المختلفة المعنية بمياه الاتزان والرسوبيات في السفن في مصر.

وقد تكونت ورشة العمل من شقين؛ أحدهما نظري تم خلاله مناقشة المادة التعليمية التي أعدها من قبل مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان، والآخر ميداني تم خلاله تنفيذ زيارة ميدانية للمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد وجمع عينة للهوائم البحرية والتعرف على ما فيها من كائنات تحت المجهر، بالإضافة إلى زيارة لسفينة راسية في ميناء سفاجا وتم خلال هذه الزيارة الاستماع إلى شرح من المهندس الأول على السفينة عن آلية إدارة مياه الاتزان والرسوبيات لديهم والتعرف على خزانات مياه الاتزان ونقاط تحديد مستوى مياه الاتزان وجمع العينات عند الحاجة.

المعايير البيئية في رقابة دولة الميناء والدولة الساحلية في التفتيش على السفن

تعتبر السفن من أهم محركات الاقتصاد العالمي فهي تنقل حالياً حوالي ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية. كما أن النقل البحري في حد ذاته يشكل قطاعا كبيرا من الاقتصاد العالمي بما يضمه من شركات نقل وشحن وأساطيل بحرية. وعليه كان لابد من تنظيم هذا القطاع كي يتسنى للإنسان تحقيق أفضل مردود منه وبأقل الآثار البيئية الممكنة.

ولتحقيق هذا الهدف أعدت المنظمة البحرية الدولية IMO العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنظم قطاع النقل البحري، منها ما يعنى بسلامة السفن وطواقمها، ومنها ما يعنى بمعايير تشغيلها، وما يعنى بالمعايير البيئية.

وبشكل مبدئي فإن المرجعية الرئيسية للسفينة تعود للدولة التي تحمل السفينة علمها، والتي اصطلح على تسميتها «دولة العلم»، وهي المسؤولة عن التزام سفنها بالمعايير الدولية. لكن طبيعة عمل السفن وانتقالها عبر المحيطات وتواجدها في المياه الإقليمية وتحت السلطة الوطنية للدول التي تؤمها أو تعبر من مياهها الإقليمية، ولذا كان من الضروري منح تلك الدول صلاحيات في مراقبة أداء السفن وحرصها على الالتزام بالمعايير الدولية والمعايير الوطنية للدولة أثناء وجود السفينة أو عبورها في مياهها، فيما يعرف بـ «رقابة دولة الميناء» أو الدولة الساحلية على السفن. وقد رسخت الاتفاقيات البحرية الدولية هذا الحق فأعطت لدولة الميناء الصلاحية في تطبيق المعايير البيئية في التفتيش على السفن وللدولة الساحلية تطبيق المعايير التي تضمن عدم إخلال السفن بالمعايير البيئية أثناء عبورها في مياهها. وحتى تتمكن الدولة من تنفيذ ذلك بفعالية لا يمكن أن يوكل هذا الأمر إلى جهاز واحد من أجهزة الدولة بل يجب أن يكون جهدا جماعيا تتضافر لإنجاحه جهود جميع الجهات ذات العلاقة سواء من الجانب الحكومي ومن القطاع الخاص.

وحيث أن البحر الأحمر ممراً حيوياً للملاحة الدولية وتشهد حركة السفن فيه زيادة مستمرة إذ يمر فيه حالياً ما يزيد عن ٢٠ الف سفينة وناقلة في العام الواحد، ومن المتوقع أن تشهد حركة السفن زيادة مطّردة نظرا للتوسع الكبير في التنمية الصناعية في المناطق الساحلية الذي تشهده عدد من دول الإقليم، يصبح لزاما على الدول المطلة عليه اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية بيئته البحرية من أخطار التلوث الناجم عن حركة السفن وأنشطة الملاحة.

ومن هنا تعمل الهيئة جاهدة بالتعاون مع دول الإقليم في العمل على بناء القدرات الفنية والبشرية في الدول للوصول إلى المستوى

المناسب من إمكانات التحقق من مطابقة السفن العابرة أو الزائرة للشروط البيئية.

ولا بد هنا من الإسراع في استكمال تبني دول الإقليم لمذكرة التفاهم الإقليمية حول التعاون في رقابة دولة الميناء على السفن التي أعدتها الهيئة ووقعت عليها حتى الآن أربع دول من دول الإقليم. ومع متابعتها الحثيثة لذلك تستمر الهيئة في تنفيذ برنامج رفع القدرات في هذا المجال، حيث شهد عاما ٢٠١٢ / ٢٠١٣ العديد من الأنشطة ومنها:

- ورشة عمل تدريبية إقليمية وورش عمل وطنية حول الالتزام والإنفاذ لمتطلبات الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن. وقد تم تناول هذا الجزء بالتفصيل في الجزء السابق من هذا العدد
- ورشة عمل تدريبية إقليمية حول المسؤولية والمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث من السفن؛ أكتوبر ٢٠١٢
- ورشة عمل تدريبية إقليمية حول الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن «ماربول» ومرافق الاستقبال المناسبة في الملاحق ١، ٤، ٥؛ يونيو ٢٠١٣
- ورشة عمل تدريبية إقليمية حول دور رقابة دولة الميناء ودولة العلم في حماية البيئة البحرية والساحلية؛ يناير ٢٠١٣
- ورشة عمل تدريبية إقليمية حول فعالية استخدام الطاقة وخفض انبعاث غازات الدفيئة من السفن؛ «ماربول الملحق السادس»
- ورشة عمل تدريبية وطنية في المملكة العربية السعودية حول المعايير البيئية في رقابة دولة الميناء ودولة العلم في التفتيش على السفن

المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناتجة عن حوادث السفن

عادة ما ترتبط حوادث انسكاب الزيت سواء المحمول على السفن أو الزيت المستخدم من قبل السفن بأضرار بيئية. ولا بد من تحديد مدى هذه الأضرار للتمكن من تحديد قيمة الضرر والتعويض الممكن عنه. وتشمل هذه التكاليف على:

(أ) الأثر على البيئة مباشرة وتقدير مقدار الضرر.

(ب) تكاليف إصحاح الوضع البيئي لإعادته – قدر الإمكان – إلى ما كان عليه قبل الحادث.

(ج) تكاليف الجهات المتضررة بسبب تأثر أنشطتها المرتبطة بالبيئة البحرية. وقد كانت هذه المواضيع هي محور ورشة العمل التدريبية التي نظمتها الهيئة في مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٥-١٦/١٠/٢٠١٢م.

وقد شملت أهداف ورشة العمل:

- التعرف على أنواع الحوادث البيئية المتسببة بالأضرار.
- مناقشة طرق التصدي للحادث والتعامل معه بشكل فعال مما يسهل عملية المطالبة بالتعويض عن الضرر.
- مناقشة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعويض عن الأضرار في الحوادث البحرية.
- مدى الحاجة لتشريعات وطنية للمطالبة بالتعويض.

وقد شارك في الورشة حوالي عشرين متخصصا من دول الإقليم وتم تسيير الورشة من قبل د. هينك رنكن من الاتحاد الدولي لأصحاب ناقلات النفط ود. محمد بدران من الهيئة.

وقد كانت ورشة العمل تفاعلية بشكل كبير ووفرت أرضية فعالة في تبادل الخبرات بين المختصين من مختلف دول الإقليم. حيث تمت مناقشة عملية المطالبة بالتعويضات من خلال التشريعات الدولية بشكل مفصل وتم كذلك التعريف بشكل واضح للفرق بين الغرامات والتعويضات، حيث أن الغرامات هي عقوبات يرجع تقديرها للقاضي بحسب جسامة المخالفة التي تسببت بالحادث بينما التعويضات هي تقدير واقعي لقيمة الأضرار الناتجة عن الحادث.

وقد خرجت الورشة ببعض التوصيات كان أهمها أن تتولى الهيئة جهداً لتوحيد آلية تقدير الأضرار والمطالبة بالتعويض وكذلك أن توفر تدريبا للحقوقيين من قضاة ومحامين عاملين في المناطق الساحلية إذ أن المدن الساحلية في دول الهيئة تفتقر إلى هذه الكفاءات الحاصلة على هذا النوع من التدريب.

ورشة عمل تدريبية إقليمية حول اتفاقية ماربول ومرافق الاستقبال المناسبة في الملاحق ١، ٤، ٥ الغردقة، جمهورية مصر العربية ٣ - ٢٠١٣/٦/٥

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن «PERSGA» بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية IMO ورشة عمل تدريب إقليمية حول اتفاقية ماربول ومرافق الاستقبال المناسبة في الملاحق ١، ٤، ٥. وقد عقدت الورشة في مركز المساعدات المتبادلة (إيمارسجا) في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٣-٢٠١٣/٦/٥م. وذلك بمشاركة حوالي عشرين متخصصا من دول الإقليم وسير أعمالها الخبير الإقليمي الدولي د. مهاب أبو القوام والخبير من الهيئة د. محمد بدران، وقد كانت الأهداف الرئيسية من الورشة:

- مراجعة عامة لاتفاقية ماربول ومناقشة المرافق ١، ٤، ٥ بشيء من التفصيل وبيان متطلبات مرافق الاستقبال.
- التعرف من المشاركين على حالة دول الإقليم بخصوص اتفاقية ماربول والوضع الحالي لمرافق الاستقبال في كل دولة وخدمات الاستقبال التي تقدم للسفن.
- مناقشة خطوات عملية لتفعيل منطقة البحر الأحمر وخليج عدن كمنطقة خاصة بالنسبة لاتفاقية ماربول.

وقد شهدت الورشة حوارا بناءً حيث وضع المشاركون عدداً من التوصيات التي تحقق أهداف الورشة خصوصا فيما يتعلق بتفعيل منطقة البحر الأحمر وخليج عدن كمناطق خاصة.

وقد صنفت اتفاقية ماربول كلا من البحر الأحمر وخليج عدن كمناطق خاصة. والهدف من وجود المناطق الخاصة هو تطبيق معايير أكثر حرصاً في حماية بيئة تلك المناطق من حيث عدم إلقاء المخلفات الزيتية أو الفضلات الصلبة أو السائلة فيها. وتوجب الاتفاقية على السفن الاحتفاظ بمخلفاتها الزيتية وفضلاتها السائلة والصلبة عند وجودها

في المناطق الخاصة إلى حين تسليمها لمرافق استقبال مناسبة في الموانئ التي تؤمها. وهذا يوجب على الدول توفير تلك المرافق بشكل كاف ومناسب لخدمة السفن.

إن الدول التي لم تصادق على اتفاقية ماربول حتى الآن. تفقد صوتها عند بحث أي مواضيع تتعلق بالاتفاقية في لجنة حماية البيئة البحرية لدى المنظمة البحرية الدولية IMO MEPC. وقد عملت الهيئة جاهدة مع الدول للمساعدة في تفعيل وضع المنطقة الخاصة للبحر الأحمر وخليج عدن حيث نفذت الهيئة عام ٢٠٠٥ مهمة تحديد الحقائق على الأرض في دول الإقليم بشأن الاتفاقية. كما ساعدت جمهورية السودان في تنفيذ دراسة اقتصادية – اجتماعية بشأن المصادقة على اتفاقية ماربول. وساعدت اليمن أيضا من خلال تنفيذ دراسة وورشة عمل عن احتياجات اليمن وموقفها تجاه المصادقة على الاتفاقية. ونفذت الهيئة ورشة عمل إقليمية عام ٢٠٠٩ عن المناطق الخاصة في اتفاقية ماربول.

رقابة دولة الميناء ودولة العلم في حماية البيئة البحرية والساحلية يناير ٢٠١٣

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على مدار يومي الأحد والاثنين ٦، ٢٠١٣/١/٧ ورشة عمل إقليمية حول «رقابة دولة الميناء ودولة العلم» في حماية البيئة البحرية والساحلية.

أبرزت الورشة الدور الهام لرقابة دولة الميناء في التفتيش على السفن والتحقق من مطابقتها للشروط البيئية وتبادل نتائج هذا التفتيش مع الدول المجاورة في إطار مذكرات تفاهم لرقابة دولة الميناء. كما أكدت على أهمية دور دولة العلم (وهي الدولة التي تحمل السفينة علمها) في التحقق من أن السفن الحاملة لعلمها تتقيد بالاشتراطات البيئية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

وبالرغم من أن ورشة العمل عنيت بمجمل دور «رقابة دولة الميناء ودولة العلم» في حماية البيئة البحرية والساحلية، إلا أنها ركزت بشكل خاص على الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن. والتي تعتبر من الاتفاقيات الحديثة التي إعتمدتها المنظمة البحرية الدولية IMO.

فالاتفاقية قد تم اعتمادها عام ٢٠٠٤ إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ حتى الان، إذ يتطلب ذلك المصادقة على الاتفاقية من قبل ما لا يقل عن ٣٠ دولة لديها ما لا يقل عن ٣٥٪ من إجمالي الحمولات العالمية. وقد تحقق الشرط الأول ووصلت إجمالي الحمولات للدول الموقعة على الاتفاقية إلى حوالي ٣٠٪ من إجمالي الحمولات العالمية. وبذلك فقد أصبح دخول الاتفاقية حيز النفاذ وشيكا. مما يتطلب الاستعداد للوفاء بالتزامات هذه الاتفاقية وهي اتفاقية ملزمة ستوجب على كل السفن التجارية بعد مرحلة تحضيرية محددة تركيب أجهزة معالجة لمياه الاتزان. وهذا يترتب عليه تكاليف تشغيلية إضافية لا بد من أخذها بعين الاعتبار. كما أن رقابة دولة الميناء يجب أن تستعد برفع قدراتها للتفتيش الخاص بإدارة مياه اتزان السفن وما يتطلبه ذلك من تجهيزات فنية مناسبة وكوادر بشرية مدربة.

ومن هنا كانت أهمية هذه الورشة وفي هذا الوقت بالذات حيث حرصت الهيئة أن تكون المشاركة فيها أوسع ما يمكن فتم توجيه الدعوة إلى جميع الجهات المعنية، سواء جهات حكومية وجهات تعمل في مجال النقل البحري وصيانة السفن وجهات علمية وبحثية. وقد وصل عدد المشاركين في الورشة التي سير أعمالها الخبير الإقليمي د. مهاب أبو القوام والخبير من الهيئة د. محمد بدران وشارك فيها حوالي ثلاثين مشاركاً ممثلين لأنشطة مختلفة في مجال العمل البحري

ورشة عمل حول «فعالية استخدام الطاقة وخفض انبعاث غازات الدفيئة من السفن؛ «ماربول الملحق السادس»

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ورشة عمل تدريبية إقليمية حول خفض «إنبعاث غازات الدفيئة من السفن والملحق السادس من اتفاقية ماربول.»

وقد عقدت ورشة العمل بمقر الهيئة في جدة خلال الفترة ٢٥ – ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣م وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية «IMO» التي وفرت أيضا المادة التعليمية للورشة المعدة من قبل الجامعة البحرية العالمية «WMU» في مالمو بالسويد. وقد شارك في الورشة حوالي خمسة وعشرين متخصصا من دول الإقليم وعرض المادة التعليمية فيها المستشار الدولي من الجامعة البحرية العالمية الدكتور أيكوت أولسر والمستشار الإقليمي من الأكاديمية العربية للنقل البحري كابتن معتز فراج بالإضافة إلى الخبير من الهيئة د. محمد بدران.

وعن أهمية الورشة بين أمين عام الهيئة أن الورشة تعقد في إطار اهتمام الهيئة بالتغير المناخي وحرصها على رفع القدرات والوعي لدى المختصين في دول الإقليم للتعامل مع هذه الظاهرة. فالانبعاث من السفن يشكل حوالي ٣٪ من إجمالي انبعاث الغازات الدفيئة العالمي وهو موضوع الملحق السادس من اتفاقية ماربول الذي دخل حيز النفاذ في شهر يناير ٢٠١٣م.

يحتوي الفصل الرابع من الملحق السادس في الاتفاقية على إجراءات محددة يجب اتخاذها من قبل السفن لخفض انبعاث غازات الدفيئة وهذه إجراءات ملزمة قانونيا. كما يحتوي على جدول زمني لوجوب تطبيق هذه الإجراءات في السفن. بناءاً على ذلك فإن الهيئة تعمل

على أن تكون دول الإقليم على دراية بهذه الإجراءات وطرق تنفيذها حرصا على سلامة حركة الملاحة الدولية في الإقليم بالإضافة إلى توفير الحماية للبيئة البحرية وللغلاف الجوي.

وقد تناولت ورشة العمل بالإضافة إلى مدخل عن ظاهرة التغير المناخي وأبعادها الجوانب الفنية التي يمكن اتباعها سواءً على متن السفن أو في الموانئ لخفض الانبعاث من السفن. وبينت المادة العلمية التي تم عرضها أن التطبيق السليم لهذه الجوانب لا يؤدي إلى خفض انبعاث غازات الدفيئة فقط بل ولكونه يعتمد بشكل أساسي على زيادة فعالية استخدام الطاقة في السفينة فإنه يوفر في كلف التشغيل مما يعود بالنفع على قطاع النقل البحري والمجتمع بشكل عام حيث أن أكثر من ٩٠٪ من بضائع التجارة العالمية تنقل بحرا.

المعايير البيئية في رقابة دولة الميناء ودولة العلم في التفتيش على السفن
(تدريب وطني) المملكة العربية السعودية ديسمبر ٢٠١٣

بالتعـاون مع الرئاسـة العامة للأرصـاد وحماية البيئة عقـدت الهيئة الإقليميـة للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليـج عدن خلال الفترة ٢٣-٢٠١٣/١٢/٢٦ ورشـة عمل تدريبية وطنية حول المعايير البيئية في رقابة دولة الميناء ودولة العلم في التفتيش على السفن. شارك في ورشة العمل حوالي خمسـة وعشرين متخصصا يمثلون الجهات المختلفة ذات العلاقة من المملكة. وقد عقدت ورشة العمل برعاية الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة، معالي الدكتور عبد العزيز بن عمر الجاسر، الذي أكد في كلمتـه الافتتاحية على أهمية الملاحة إذ تعتبر السـفن من أهم محركات الاقتصـاد العالمي فهي تنقل حوالي ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية. كما أن النقل البحري بحد ذاته يشكل قطاعا كبيرا من الاقتصاد العالمي بما يضمه من شـركات نقل وأساطيل بحرية. وعليه كان لابد من تنظيم هذا القطاع كي يتسنى للإنسان تحقيق أفضل مردود منه وبأقل الآثار البيئية الممكنة. ومن هنا تنبع أهمية هذه الورشـة التي تتناول تدريب المختصين الوطنيين في المملكة العربية السعودية سواء كدولة علم أو دولة ميناء على تطبيق المعايير البيئية في التفتيش على السفن حسب الاتفاقيات الدولية، وهذا ليس جهدا فرديا تقوم به جهة واحدة من أجهزة الدولة بل هو جهد جماعـي يجب أن تتضافر لإنجاحه جهود جميع الجهات ذات العلاقة من الجانب الحكومي ومن القطاع الخاص.

أما الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن فبين في كلمته الافتتاحية أن أهمية موضوع ورشة العمل تعود الى ثلاثة عوامل رئيسة، أولها طبيعة البيئة البحرية والساحلية المتميزة للبحر الأحمر، فهو بحر شـبه مغلق يتميز بوجود الشـعاب المرجانية الجميلة والمتنوعة وشاسعة المسـاحة، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية ثامن أكبر دولة في العالم من حيث مساحة الشعاب المرجانية في مياهها، كما يحظى البحر الأحمر بتنوع حيوي فريد ومزدهر مما أكسـبه شـهرة عالمية، حيث توجد به نسبة عالية من الأنواع التي يقتصر وجودها على البحر الأحمر فقط. أما العامل الثاني فيعود إلى أن البحر الأحمر ممر هام للملاحة الدولية وتشهد فيه حركة السفن زيادة مستمرة حيث يمر فيه حالياً اكثر من ٢١ الف سـفينة وناقلة في العام الواحد، ومن المتوقع أن تشـهد حركة السفن زيادة مضطردة نظرا للتوسـع الكبير في التنمية الصناعية في المناطق الساحلية الـذي تشـهده عدد من دول الإقليـم، مما يتطلب اتخاذ اجراءات مناسـبة لحماية بيئته البحرية من أخطار التلوث الناجم عن حركة السـفن وأنشـطة الملاحة. أما العامل الثالث فيكمن في الالتزام الدولي تجاه الجوانب القانونية والفنية المتعلقة بتفتيش السفن والدور المهم لرقابة دولة الميناء في التحقق من مطابقة السفن العابرة والزائرة للشروط البيئية.احتوت ورشة العمل على شق عملي نفذ في ميناء جدة الإسـلامي بالإضافة إلى الشق النظري. وقد تمكن المشاركون خلال الشق العملي من زيارة سفينتين وتعرفوا عمليا على بعض المجـالات التي يمكن فيها الإخـلال بالاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة البرية والسـاحلية. وناقشت الورشـة أهم الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث من السفن وصناعة النقل البحري بشكل عام، وأهم هذه الاتفاقيات اتفاقية ماربول بملاحقها الستة واتفاقية لندن للتخلص مـن الفضلات واتفاقية زيوت الوقود والمحركات واتفاقية مياه اتزان السـفن والرسـوبيات. كما تناول الورشة الجوانب التشـريعية الوطنية والاتفاقيات التنسـيقية الإقليمية مثل مذكرات تفاهم رقابة دولـة الميناء التي تهدف إلى اعتماد معايير مشتركة مبنية على اتفاقيات دولية محددة يتم التفتيش عليها في السـفن التي تؤم الدول المشـاركة حرصا على حماية البيئة البحرية عبر الحدود وتوفير الجهد والمال من خلال توزيع مهام التفتيش على السفن ما بين الدول المشاركة وتبادل المعلومات من خلال قواعد معلومات مشتركة.

تحديث خطط الطوارىء الوطنية والتصدي للتسرب الكيميائي

يعتبر التلوث البحري الناتج عن انسكاب الزيت والمواد الكيميائية الضارة الأخرى من الأمور ذات الخصوصية في التأثير على البيئة البحرية. لذلك اولت الدول العربية المصدقة على اتفاقية جدة ١٩٨٢ اهتماما خاصا بهذا الموضوع فوقعت في نفس الوقت على «البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة» وصادقت على «خطة عمل لحماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن» كآلية لضبط التزام الدول لتساهم في تبني الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اتفاقية جدة والبروتوكولات المنبثقة عنها. وقد تم وبالاستناد إلى البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة تأسيس مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ في البحر الأحمر وخليج عدن (إيمارسجا) والذي بدأ بتنفيذ أنشطته في عام ٢٠٠٦.

ويعمل المركز منذ إفتتاحه على تعزيز التعاون المستمر مع دول الإقليم ورفع الإمكانات للاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت والمواد الخطرة الأخرى. حيث تتبنى دول الإقليم خطط طوارئ وطنية للتصدي لحوادث التلوث بالزيت ويقدم المركز الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء لتطوير هذه الخطط. ومن الآثار الإيجابية لهذا التعاون المثمر بفضل الله أن جميع دول الإقليم أصبح لديها خطط طوارئ وطنية للتصدي لحوادث التلوث بالزيت ومعالجة آثارها. وقد بدأ المركز منذ هذا عام ٢٠١١ في تنفيذ سلسلة ورش عمل وطنية للتدريب على التصدي لحوادث التلوث بالزيت "IMO Level II" وتطوير خطط الطوارئ الوطنية لتضمينها الاستعداد والتصدي لتسرب أو انسكاب أو انبعاث المواد الكيميائية الخطرة. حيث تم تنفيذ التدريب في جيبوتي والسودان عام ٢٠١١، ومصر والأردن عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وستستكمل تغطية السعودية واليمن عام ٢٠١٤ بعون الله تعالى. وكما هو واضح من طرق وصول الكيماويات الخطرة الى البيئة البحرية: سواء عن طريق التسرب أو الانسكاب أو الانبعاث فإن هذا ناتج عن اختلاف الصفات الفيزيائية للمواد الكيميائية الخطرة فهي يمكن أن تكون سائلة أو صلبة أو غازية كما يمكن أن تختلف من حيث قابليتها للذوبان في المياه بشكل كبير، هذا فضلا عن الاختلافات الكثيرة في صفاتها الكيميائية وإمكانية تفاعلها مع مكونات النظام البيئي من ماء وتربة ومواد عضوية الأمر الذي من شأنه أن يغير من صفاتها الأساسية ويزيد من تعقيد آلية الاستعداد والتصدي لها.

وتحرص الهيئة من خلال مركز (إيمارسجا) على أن تتضمن أنشطة تطوير خطط الطوارئ الوطنية ورفع القدرات إبراز أهمية التوعية بمخاطر الحوادث التي تسببها المواد الكيميائية الخطرة.

وقبل أن تبدأ تنظيم سلسلة ورش العمل الوطنية، فقد عقدت ثلاث ورش عمل إقليمية في أعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقد انطلقت سلسلة ورش العمل الوطنية بناء على توصية ورشة العمل الإقليمية في عام ٢٠١١، حيث لاحظ الأخصائيون الوطنيون المشاركون أوجه الشبه في الإجراءات وفي التركيب المؤسسي للاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت والاستعداد والتصدي لحوادث التلوث الكيميائي، بالرغم من ما بينهما من فرق في النواحي الفنية والميدانية. فقد خرجت تلك الورشة بتوصيتين أساسيتين هما:

- أن تقوم دول الهيئة بتحديث خطط الطوارئ الوطنية للاستعداد والتصدي لحوادث انسكاب الزيت لديها بحيث يضاف إليها الاستعداد والتصدي لحوادث انسكاب المواد الكيميائية الخطرة. حيث أن الإجراءات الأساسية متشابهة في كلتا الحالتين. إلا أن التصدي للمواد الكيميائية يحتاج إلى مزيد من التدريب وبعض المعرفة الأساسية بخصائص المواد الكيميائية وكيفية التعامل معها.

- التوصية بأن تقوم الهيئة بتنفيذ ورش عمل وطنية لتحقيق التوصية الأولى وللتعريف ببرنامج إدارة المواد الكيميائية (CAMEO) وخصائص البرنامج التي يمكن الاستفادة منها في التصدي لحوادث التلوث الكيميائي.

من هنا فقد شهد عاما ٢٠١٢، ٢٠١٣ في برنامج رفع القدرات للاستعداد والتصدي للطوارئ البحرية الناجمة عن التلوث من السفن استمرارا في رفع قدرات الدول للاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت حيث عقدت ورشة في هذا الموضوع بالمستوى الثالث لتدريب أخصائيين وطبيين قياديين يمكنهم لاحقا التدريب في دولهم كما تم الاستمرار في عقد ورش العمل الوطنية لتحديث خطط الطوارئ الوطنية وتضمينها الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالمواد الكيميائية الخطرة. فعقدت ورش العمل التدريبية التالية:

- ورشة عمل تدريبية إقليمية حول الاستعداد والتصدي لحوادث الزيت مستوى التدريب الثالث / تدريب المدربين IMO OPRC

ورشة عمل تدريب وطنية في جيبوتي حول الاستعداد والتصدي لحوادث الزيت والتعريف بمنظومة CAMEO

- ورشة عمل تدريبية وطنية في الأردن حول الاستعداد والتصدي لطوارئ التلوث بالزيت والمواد الكيميائية الضارة الأخرى وتحديث خطة الطوارئ الوطنية.

- ورشة عمل تدريبية وطنية في مصر حول تقدير الخطورة في الاستعداد والتصدي لحوادث تسرب الزيت، والتعريف بمنظومة CAMEO

التدريب على الإستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت (المستوى الثالث)

تتطلب الاتفاقية الدولية بشـأن الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيـت OPRC90 أن تطور الدول خطط طوارئ وطنية كما تدعو الى تعزيز التعاون واسـتمرار التدريب ورفـع القدرات للأخصائيين الوطنيـين. وكذلك تحث المنظمة البحريـة الدولية IMO على تطوير برامج تدريبيـة بالتعاون بين المنظمات والحكومية والصناعات المهتمة.

ومـن هنـا يأتي اهتمـام الهيئة فـي إدامة واسـتمرار رفع القـدرات الإقليمية في الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيـت والمواد الخطـرة الأخرى. وينطلـق هذا الاهتمـام كذلك من المرجعيـة القانونيـة للبروتوكـول الإقليمـي لحماية البيئـة البحرية من التلـوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى الموقع عليـه عام ١٩٨٢م، بالتزامن مع توقيع اتفاقية جده.

وقد اتخذت الهيئة عـدة خطوات عملية في هذا المجال كان من أبرزها إنشاء مركز المسـاعدات المتبادلة في حالة الطـوارئ البحرية EMARSGA. وتقوم الهيئـة حالياً بتنفيذ مجموعة ورش عمل تدريبية وطنية على الاستعداد والتصدي للمستوى الثاني بهدف تدريب أكبر عدد ممكن من الأخصائيين الوطنيين. وتقوم كذلك بالتزامن مع هذا التدريب بمراجعة وتحديث خطط الطوارئ الوطنية.

وقد جاء انعقاد هذه الورشـة خلال الفترة من ٢٦-٢٠١٢/١١/٢٩م، في مركز المسـاعدات المتبادلة في الغردقـة، بجمهورية مصر العربية للمسـتوي التدريبـي الثالث في اطار التعاون المسـتمر ما بين الهيئة والمنظمـة البحريـة الدوليـة IMO . وهدفت الورشـة الـى تدريب اخصائيـين قياديـين يمكن الاعتماد عليهم كمدربـين في بلادهم وفي استمرار مراجعة خطط الطوارئ الوطنية والتدريب على المستويين الأول والثاني.

وقد هدفت الورشة بشكل اساسي الى تعريف المشاركين بالاعتبارات الفنية وأسس إدارة عملية الاسـتعداد والتصـدي. وكيفية التعاون الفني على المستوى الإقليمي و أسس تنفيذ خطط الطوارئ الوطنية والإقليميـة. إضافة إلـى التخطيط الإقليمي وإدارة الاستعداد. وأيضاً التطورات الحديثة في استراتيجيات التصدي وأسـس تطبيـق التقنيات الحديثـة فـي اسـتخدام المشـتتات وخرائط الحساسـية وعملية تقييم تنظيف الشاطئ.

شارك في الورشة حوالي عشرين متخصصاً من دول الإقليم وسـيكون بإمكان المشاركين من أصحاب الخلفية الفنية المناسـبة أن يقومو بعملية التدريب في دولهم وأن يسهموا بشكل فعال في التحديث المسـتمر لخطط الطواري الوطنية. كما سيتم الاستفادة منهم فـي تطوير خطة طوارئ إقليمية للاسـتعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت والمواد الضارة الاخرى.

ورش عمل وطنيةفي جيبوتي والأردن حول الاستجابة لحوادث التلوث بالزيت المستوى الثاني والتعريف بمنظومة الحاسب الالي (كاميو)

قامت الهيئة بعقد ورشة عمل تدريب وطنية في جيبوتي إستمرت على مدار خمسة أيام إعتباراً من ١٩ حتى ٢٣ فبراير ٢٠١٢ بهدف تدريب الخبراء الوطنيين على كيفية الاستجابة في حالات التلوث بالزيت الطارئة (حوادث المستوى الثاني) والتقديم لاسلوب استخدام منظومة برامج الحاسب الالي (كاميو) والخاصة بالتخطيط والاستجابة في حالات التلوث الكيميائي. واعداد الصياغة النهائية لخطة العمل الوطنية للاستجابة لحالات التلوث بالزيت في جمهورية جيبوتي. وقد افتتح الورشة معالي وزير البيئة في جمهورية جيبوتي وألقى كلمة أثنى فيها على التعاون بين الوزارة والهيئة والجهود التي تقوم بها الهيئة في جمهورية جيبوتي. وقد تلقى التدريب عدد ٤٠ متدرباً من قطاعات مختلفة شملت وزارة البيئة وموانىء جيبوتي والشؤون البحرية وحرس الحدود والدفاع المدني والقوات البحرية وغيرها. وفي أثناء الدورة التدريبية تم تنفيذ سيناريو افتراضي لحالة تلوث بالزيت، حيث تم فيه تقسيم المتدربين إلى ثلاث مجموعات عمل وافتراض حدوث حالة تلوث بالزيت في جزيرة موشى– على أن تقوم كل مجموعة بتشكيل فريق لإدارة الحادث – بهدف دراسة كيفية الاستجابة والتعاون بين القطاعات المختلفة وكيفية الاتصال بمركز المساعدات المتبادلة للطوارىء البحرية (إيمارسجا) والعمل كفريق لادارة الأزمة وتقليل أثر التلوث إلى أقصى مدى ممكن، كما تم استعراض سيناريوهات متعددة لحالات تلوث كيميائي في مدينة جيبوتي وميناء تاجوراء بهدف توضيح أهمية استخدام منظومة كاميو كوسيلة مساعدة لمتخذ القرار وكيفية استخدامها لتحديد المنطقة المهددة بالتلوث وتوقيعها على الخرائط الجغرافية، وفي نهاية الدورة التدريبية تم الخروج بتوصيات حول:

- تطوير مستودع معدات للتصدي لحوادث التلوث بالزيت في جيبوتي وتفعيل دوره كمركز للاستجابة للحالات الطارئة.
- متابعة إعتماد خطة العمل الوطنية الخاصة بالاستجابة في حالات التلوث بالزيت من السلطات التشريعية في جمهورية جيبوتي، ليتم اعتمادها كوثيقة رسمية.
- أهمية البدء في إعداد قاعدة معلومات عن أنواع وكميات المواد الكيميائية المتداولة في جيبوتي وأماكن تخزينها وتداولها ووسائل الاتصال بالمسؤلين عن هذه الأماكن.
- إستمرار التعاون بين الهيئة وجمهورية جيبوتي في مجال رفع القدرات الفنية في مجال الاستعداد والتصدي للتلوث بالزيت والمواد الخطرة.

بالتعاون مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA) قامت الهيئة بتنظيم ورشة عمل تدريب وطنية على مدار أربعة أيام خلال الفترة من ٨ إلى ١١ أبريل ٢٠١٢.

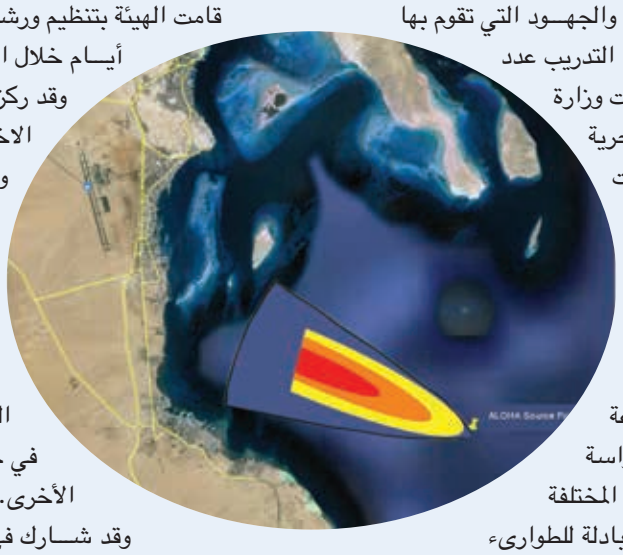

وقد ركزت الورشة على تدريب عدد كبير من الاخصائيين الوطنين حول الاستعداد والاستجابة والتصدي لحوادث التلوث البحري بالزيت في الحالات الطارئة– المستوى الثاني. وكذلك لتدريب الخبراء حول كيفية استخدام منظومة (كاميو) للحاسب الالي والخاصة بالتعامل مع حالات التلوث الكيميائي. كما تضمنت الورشة مراجعة لخطةالطوارىء الوطنية في حالات التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى.

وقد شارك في الورشة عدد ٣٢ متدرباً من الخبراء الوطنين والمتخصصين في هذا المجال من جهات عديدة،شملت وزارة البيئة، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، هيئة موانىء العقبة, الشؤون البحرية، حرس الحدود إضافة إلى القوات البحرية والعديد من القطاعات الأخرى ذات العلاقة.

وقد تم تخصيص اليوم الثالث من الورشة لمناقشة تحديث خطة الطوارىء الوطنية للاستجابة للتلوث بالزيت والمواد الضارة الاخرى، وتم في اليوم الأخير التركيز على منظومة الحاسب الالي (كاميو)، وهي منظومة برمجيات تم تطويرها من قبل (NOAA) للاستجابة في حالات التلوث الناتجة عن المواد الكيمائية.

الاحتـفال بيـوم البحر الأحمر

نظم جهاز شـؤون البيئـة بالتعاون مـع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عـدن احتفالاً بيوم البحر الأحمر – السـبت ٢٩ سـبتمبر٢٠١٢، وذلك تزامناً مـع احتفالات دول الإقليم، وشهد حفل الافتتاح كلمة لسيادة محافظ البحر الأحمر وقدم د. وحيد سلامة مدير محميات البحـر الأحمر كلمة بالنيابة عن الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة، وقدم السيد مدير المركز كلمة عن سعاده الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن .

كما شـهدت الاحتفالية حملات لتنظيف شواطئ البحر الأحمر في مدينة الغردقة وسفاجا ومجموعة من شواطئ الجزر بمحافظة البحر الأحمر.

المشاركة في مناورة راع آتون ٨ بالغردقة – من ٢٩ - ٣٠ مايو ٢٠١٢م

في إطار تعزيز التعاون الإقليمي شـارك واسـتضاف المركز بعض فعاليـات منـاورة راع آتون ٨ خلال يومـي ٢٩ – ٣٠ مايو ٢٠١٢ حيـث قدمت المحاضرات النظرية للمناورة التي تقام تحت رعاية كل من وزارة البترول ووزارة الدولة لشـؤون البيئة وبمشاركة من جميع الجهات المعنيـة بحماية البيئة البحرية، وهدفت المناورة إلى اختبار مدى التزام الجهات بمسـئوليتها الواردة في خطة الطوارئ الوطنية لمواجهة حوادث التلوث بالزيت .

وقـد قـدم نائب مدير المركـز عرضاً عن دور المركـز الإقليمي في تعزيز التعاون لمكافحة التلوث البحري، و كذا مهامه في تقديم الدعم الفنـي لوضع وتحديث خطط الطوارىء الوطنية وإعداد خطة إقليمية للحالات البحرية الطارئة، وعرض الأنظمة التي يمتلكها المركز كنظام محـاكاة التلوث النفطي، وكذلك نظام معلومـات التلوث الكيميائي، وقاعـدة المعلومات المتوفرة لدى المركز عن المعدات والخبراء والفنيين في دول الإقليم .

كما قدم شـرحا موجزاً عن البروتوكـول الإقليمي الخاص بالتعاون الفني لاسـتعارة ونقل الخبراء والفنييـين والأجهزة والمعدات والمواد في الحالات الطارئة شاكراً باسم الأمين العام للهيئة الجهات المنظمة لهذا التدريب ومرحباً باستضافته في المركز لفعليات المناورة متمنياً لهم التوفيق والنجاح.

زيارة رئيس جهاز شؤون البيئة

قام سعادة م. حسام حجازي رئيس جهاز شؤون البيئة بزيارة المركز بتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ وخلال الزيـارة قدم اللواء محمد فريد جنينه مدير المركز في حينها عرضا عن الدور الإقليمي للمركز في رفع القدرات للاستعداد والتصدي لمكافحة التلوث النفطي والمواد الخطرة الاخرى.

واسـتعرض مدير المركز أهمية التعاون الإقليمي من خلال عرضه لعدة حوادث تلوث نفطي ثم قدم الخطة التي يتبعها المركز وفق ما جاء في البروتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون الإقليمي فـي مكافحة التلوث بالزيـت والمواد الضارة الاخرى في الحـالات الطارئة وكذلك البروتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون الفني لإسـتعارة ونقـل الخبراء والفنيين والأجهزة والمعدات والمواد في الحالات الطارئة.

إصدارات المركز

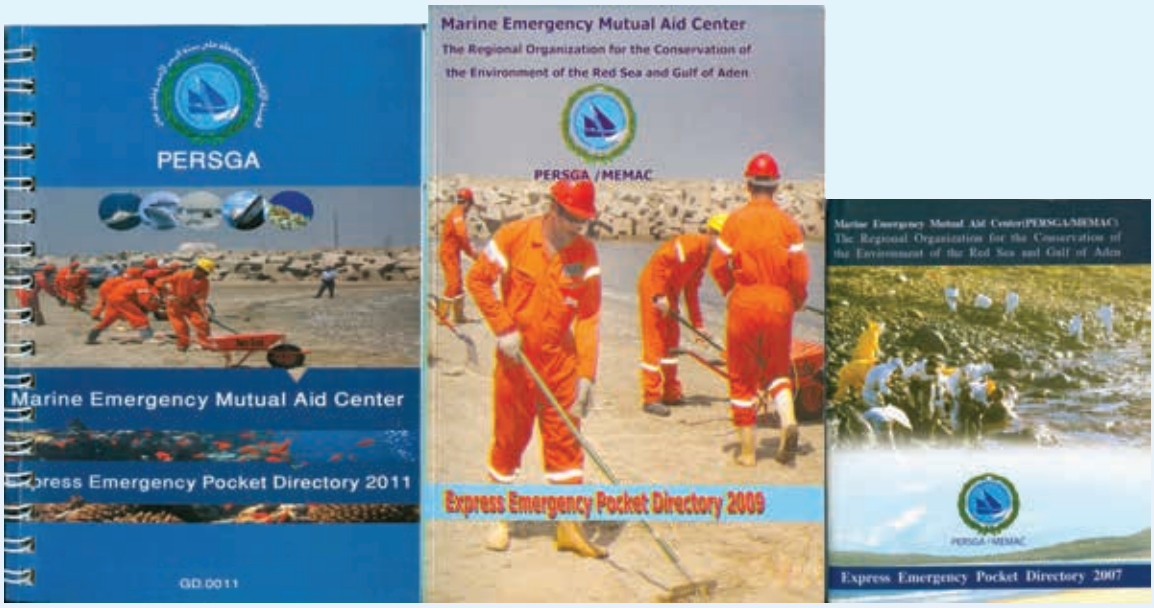

إصدار الدليل السريع للطوارئ البحرية ٢٠١٢

انطلاقـاً من دور مركز المسـاعدات المتبادلة للطوارئ البحرية التابع للهيئة كجهة إقليمية مناط بها تنسـيق عمليات الحد من التلوث وآليات التحكم فيه لدول الإقليم والارتقاء بالتعاون ودعم تعزيـز قدراتها، لذلك حرص المركـز على إصدار الدليل السـريع للطوارئ البحرية ٢٠١٣ لتسـهيل عملية الاتصـال بين ضباط الاتصال بدول الإقليم بفعالية وسـهولة وسـرعة مناسـبة بما يضمن شبكة اتصال فعالة بين نقاط الاتصال الوطنية في مجال مكافحة التلوث

إصدار الدليل الارشادي لتقييم وضع الشواطئ في حالة التلوث بالزيت

في إطار سـعي المركز في رفع القـدرات والمهارات الفنيـة فـي التخطيـط لإدارة عمليات الاسـتعداد والتصدي والمكافحة لحوادث التلوث النفطي، أصدر المركز الدليل الارشـادي لتقييم وضع الشواطئ في حالـة التلوث بالزيت ليمثل الخطوط الارشـادية على المستوى الإقليمي.

معلومات تهمك

يعد البحر الأحمر وخليج عدن من أقدم وأهم المسارات الرئيسية الإقليمية والدولية للنقل البحري، مما يتطلب الاهتمام المستمر بالبيئة البحرية للحفاظ عليها لأجيال قادمة خاصة لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية لدول الإقليم، وكنتيجة لعمليات المراقبة والتحليل العلمي والبحثي للأخطار التي تهدد تلك البيئة تبين أن التلوث النفطي والكيميائي من أهم المهددات للبيئة البحرية في الاقليم.

ونظراً لأهمية تقنية المعلومات في تحديد المقدرة على اتخاذ القرارات الدقيقة والسريعة، وسهولة توفر وتبادل المعلومات وسرعة تداولها لإنجاح الخطط والأحداث، فإن مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية حريص من خلال نشرته الدورية على تقديم تلك المعرفة حيث أتاحت تكنولوجيا المعلومات مستويات معرفية جديدة في مجال الاستعداد والتصدي للتلوث البحري، ومن أحدث هذه التقنيات نظام المراقبة ورصد استشعار التلوث النفطي ونعرضه بإيجاز كالتالي :

يهدف هذا النظام لرفع الجاهزية لدى الجهات المسئولة عن الاستعداد والتصدي للتلوث النفطي، حيث يعتبر من الوسائل الحديثة التي تساعد على تحديد أماكن التلوث ومقداره وتساعد في تحديد الاتجاه المتوقع لانتشارها الأمر الذي تترتب عليه الحد من اثارها بشكل كبير وسرعة وفعالية الاستجابة في ضوء مستويات الاستجابة والتصدي.

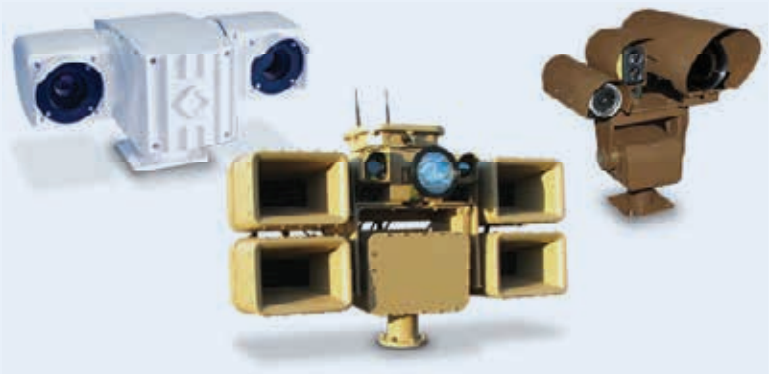

ويتم ذلك من خلال رصد بقع التلوث من خلال القمر الصناعي ونظم المراقبة الجوية، كما يساعد في إدارة عمليات المكافحة والتنظيف خاصة في مناطق النمو الصناعي.

ويساعد هذا النظام في تحسين القدرة على كشف الانسكابات النفطية وتعقبها وتتبع مسارها.

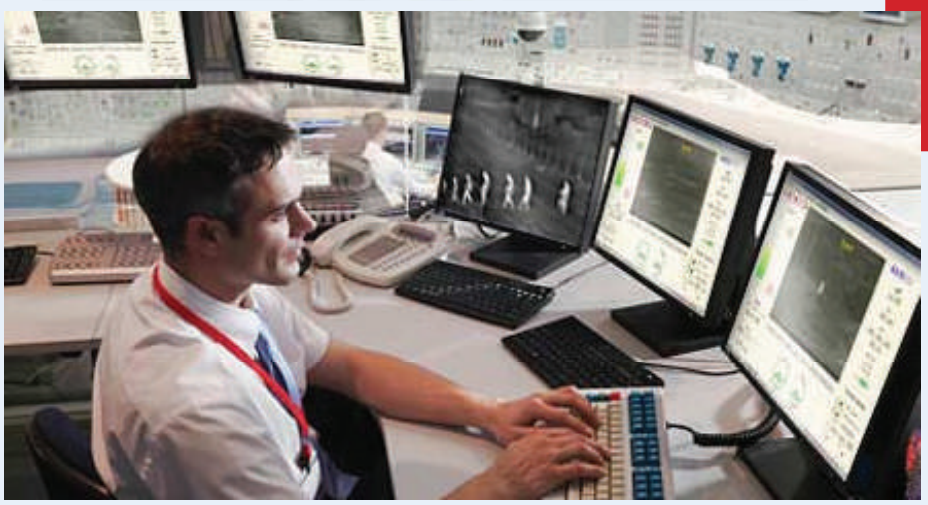

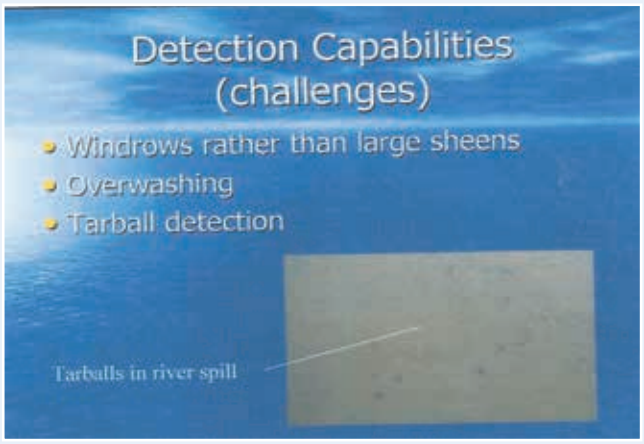

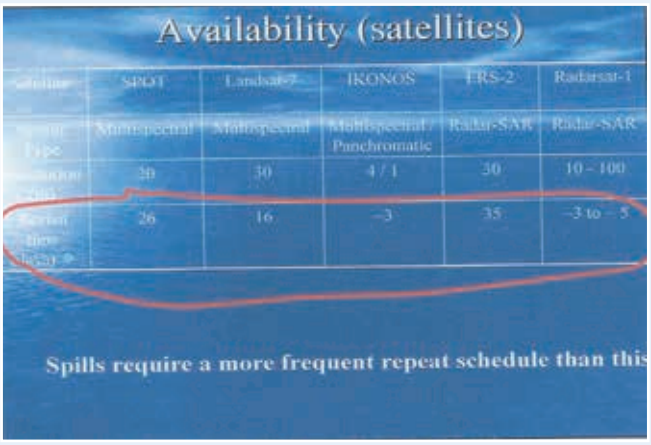

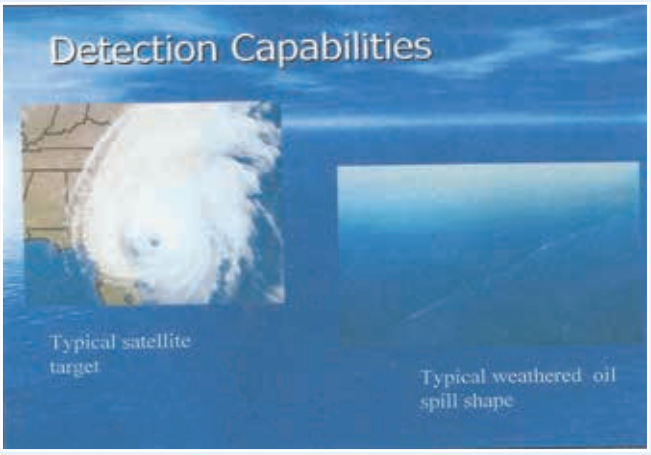

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن